عمـــــــان

لقد قررت وزيـــرة الخارجيـــة بنـــــاء على الخطـــوات الإيجابيـــة التي قامت الحكومـــة العمانيـــة باتخاذهـــا منذ شهر مـــارس/2008 أن حكومة ســـــلطنة عمان لم تلتـزم بعد التزاما كاملاً بالمعايي ـــر الدنيا الواردة في لائحة حماية ضحايا الاتجـــــار **(TVPA)**؛ ولكنها تبذل جهـــودا كبيرة للقيام بذلك. وعليه فإن هذا يتوافـــق مع معاييـــر الفئة 2 في تقريـــر وزارة الخارجيـــة الأمريكية للاتجـــار بالبشـــر.

لقد صنفت وزيرة خارجية الولايات المتحدة ســـــلطنة عمان ضمن قائمة الملاحظـــة الخاصة استنادا إلى نزعة السلطنـــة نحو بذل جهود كبيـــرة مبني بشكل جزئي على توقعاتنا قيامها بالمزيـــــد من الخطوات الإضافية خلال العـــام المقبل.

لقد قامت الحكومـــة العمانيـــة، ومنذ نشر تقريـــر الاتجـــار بالبشر في شهر يونيو/ 2008، بتبني إجراءات جديـــة لمنع الاتجار بالبشر بغرض العمـــل القسري عبـــر ضبط ظروف العمـــل القاسيـــة. تضمنت تلك الإجراءات توظيف ما مجموعـــه 94 مفتـــش عمـــل (ذكور وإناث)، بالإضافة إلى توظيف 7 باحثيـــن قانونييـــن بغرض تعزيز تطبيق قانـــون العمـــل العمانـــي ومعاقبة أنشطة الاتجـــــار بغرض إستغـــلال العمـــال. كما تلقى مفتشو العمـــل دورات تدريبيـــة بالتعاون مع منظمـــة العمـــل الدوليـــة **(ILO)** في شهر أغسطـــس، والتي تناولت إحدى محاورهـــا موضوع مكافحـــة الاتجار بالبشـــر وأفضل الممارسات في هذا المجال. كما قامت وزارة القـــوى العاملة في سلطنـــة عمـــان بانتقاد سوء الأداء الذي تتسم بـــه بعض مكاتب استجلاب العمالـــة في سلطنـــة عمـــان والرســـوم الباهظة التي تفرضها على العمال. بالإضافة إلى ذلك فقد تعهدت الـــوزارة بتنظيم المزيد من حمـــلات التفتيـــش على أعمـــال هذه المكاتـــب.